مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي باستعمال نظرية الاحتمالات:

الدكتورة أمينة رباحي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

الملخص

إن التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية كسوريا، لبنان و مصر، باعتبارهم دول مجاورة لفلسطين، تجعلنا نسلط الضوء على مصير القضية الفلسطينية من خلال دراسة التوجهات الكيان الصهيوني التي تعتمد على دراسات أساتذة جامعيين. حيث أن الإستراتيجية الصهيونية حيال القضية الفلسطينية ترتكز على خمس قضايا أساسية وهي قضية القدس، مشكل الحدود، قضية اللاجئين، المستوطنات ومشكل المياه. سنحاول ترجمة ما ستؤول إليه هذه القضايا بالاستناد إلى نظرية الاحتمالات. أما فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية في ظل ما يسمى بـ "الثورات العربية" فهناك عدة احتمالات وسيناريوهات قد تكون إيجابية كما قد تكون سلبية.

الكلمات المفتاحية

الكيان الصهيوني، القضية الفلسطينية، نظرية الاحتمالات، التوجهات السياسية الصهيونية، الإستراتيجية الصهيونية، الثورات العربية.

المقدمة

مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين، عرفت العلاقات الدولية ثورتها الكبرى الأولى على المناهج الوصفية التقليدية التي هيمنت على الدراسات السياسية لأكثر من أربعة عقود متتالية، حيث أسست هذه الثورة المنهجية الأولى لعلمية علم السياسة بصفة عامة وعلمية العلاقات الدولية بصفة خاصة. كما أكدت أهمية تقنين

الحياة السياسية من خلال تطبيق المنهجية العلمية، التحليلية، الأساليب، القياسات الكمية والإحصائية. وبفضل بروز الاتجاه السلوكي يكون التنظير قد شهد نقلة نوعية في محاولته وضع حد لأزمة التنظير للعلاقات الدولية.

سعى الاتجاه السلوكي منذ نشأته إلى تشكيل إطار مفاهيمي - نظري تحليلي متماسك يقوم بوظائف التنظير الثلاثة المتمثلة في: الوصف، التفسير والتنبؤ. ليشمل بذلك مختلف الأبعاد الزمنية للظاهرة الدولية أي التوفيق بين ما كان وما هو كائن وكيف سيكون من خلال دراسته ومعالجته للعملية السياسية الآنية، أي انطلاقا من التنظير للواقع من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وإن كانت تتصف بالنسبية لتغير الزمان والمكان للظاهرة السياسية.

وقد عمل الأكاديميون والمنظرون على تطوير نظريات تفسيرية وتنبؤية ومناهج وأطر علمية وثيقة الصلة بالقضايا الدولية الرئيسية الآنية منها والمستقبلية مع ضرورة الربط بين مستويات التحليل الجزئية والكلية.

1. التركيز على الدراسات المقارنة، حيث يحاول الاتجاه السلوكي توسيع قاعدة المعلومات عبر مقارنتهم بين الظواهر القديمة والظواهر المعاصرة مراعين بذلك البعد الزمني (الماضي- الحاضر- المستقبل) ينتج عن ذلك تراكم معلوماتي مفيد.
2. باستعمال المعلومات التاريخية، يسعى السلوكيون إلى مقارنة مختلف أنماط السلوك في فترات زمنية متعاقبة ومتباينة بغية التوصل إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل من خلال الثالوث: المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الإحصائي.
3. يعتمد هذا الاتجاه على السلوك كوحدة تحليل أساسية معتبرا الإنسان جوهر النشاط السياسي، ومركزا على مقاربات ومناهج ومعايير التثبت والتحقق واختبار مدى صحة الفرضيات وفق مبادئ وقواعد معينة وتقاليد ومقومات البحث الامبريقي الحديث.
4. كما جعل الاتجاه السلوكي على مستوى النظام الدولي والفرد كوحدة تحليل أساسية له، وليس الدولة أو المؤسسات التي تعتبر محصلة لمجموعة من النشاطات والسلوكات. واعتمد دعاة الاتجاه السلوكي على نموذجين: نموذج النسق الدولي

لديفيد ايستون حيث يركز على مستوى النظام الدولي باعتباره مجموعة أنظمة فرعية والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق التوازن ونموذج اتخاذ القرار لريتشارد سنايدر[1].

و في نموذج اتخاذ القرار تطورت عدة نظريات جزئية خاصة بعد أزمة كوبا التي كانت منعرجا هاما في تطور الحرب الباردة والذي جعل المنظرين يركزون على مستقبل العلاقات الدولية من خلال دراسة التوجهات ووضع السيناريوهات المحتملة، حيث يتحرك الاستشراف وفق غايات ثلاث: التمكين أو التأثير أو التغيير.

وإن كانت الدراسات المستقبلية ضرب من الخيال في البلدان العربية فإنها ذات أهمية بالغة لدى صانع القرار السياسي الصهيوني حيث يعتمد على دراسات أساتذة جامعيين يقومون برصد سلوكات وتوجهات البلدان والشعوب العربية، فكما يقول روبرت ج. أومان عالم الرياضيات الصهيوني الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: « أنه من المرجح أن تكون (إسرائيل) هي رقم واحد في حقل نظرية الألعاب في العالم»[2] .

فنظرية الألعاب Game theory هي نظرية تحاول بمساعدة الاحتمالات ومفاهيم رياضية أخرى أن تبني نموذجاً رياضياً يمثل نشاطاً بشرياً: اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً، ويتيح حل هذا النموذج اتخاذ أفضل قرار أو موقف تجاه ما يمثله.

واللعبة هنا هي مسألة تنافس أو صراع بين شخصين على الأقل أو بين فئتين، تتعلق بمجال من مجالات النشاط الإنساني. يُدعى كل شخص يدخل في اللعبة لاعباً، ويفترض في اللاعب الفطنة والذكاء وفهم قواعد اللعبة وقوانينها، وقد يكون بحوزته معلومات كافية عن خطط خصمه كما في لعبة الشطرنج، وقد لا يمتلك مثل هذه المعلومات كما في لعبة الورق. وهدف كل لاعب الوصول إلى أفضل ربح ممكن أو، على الأقل، أقل خسارة ممكنة. وقد يضطر اللاعب إلى القيام بتخمينات وتقديرات ومراوغات أحياناً، أو اللجوء إلى حيل توصله إلى تحقيق ما يريد إن أحسن الاختيار.

وتحتاج نظرية الألعاب إلى وجود تحديد مسبق للأهداف لكل طرف، وبالتالي وضع إستراتيجية متسقة لتحقيقها. وهو ما يتطلبه السلوك العقلاني واختيار أفضل البدائل التي تحقق المكاسب وتقلل الخسائر أو إن أمكن تجنبها. و أن اللاعب سيختار العائد الأكثر تفضيلا أي الذي يحقق أكبر عائد ممكن، وأقل الخسائر الممكنة، وفي المقابل سيعمل خصمه الشيء ذاته.

و هناك إمكانية التنبؤ بتحركات الخصم من خلال دراسة سلوكياته السابقة، لكن هذا الأمر غير ثابت، فقد يحصل تغير في النظام السياسي لبلد ما، ومن ثم تغيير في الأهداف أو لنقل الأولويات الموضوعة، وبالتالي يحصل تبديل في إستراتيجياته الموضوعة واختياراته لبدائله. وفي المباراة الواحدة يصنف اللاعب النتائج من الأحسن إلى الأسوأ والعكس، أو أن تكون هناك تراتبية للنتائج وبالتالي تراتبية للبدائل التي سوف يختارها في ظل هذه النتائج[3].

وقد استعملت مراكز البحث الصهيوني نماذج لنظرية المباريات، كما وضعوا عدة سيناريوهات تصبح إمكانية معرفة الاستجابة المعنية لوضع معين ممكنة، وحتى «يمكن التنبوء بها» عن طريق وضع عدد معين من الاحتمالات، وكل هذا لضمان ممارسة الكيان الصهيوني نفوذ في الشرق الأوسط.

وغالبا ما تستعمل نظرية الألعاب والاحتمالات والمحاكاة كتقنيات في الدراسات المستقبلية، الذي هو علم يختص بـ «المحتملProbable»* «والممكنPossible» ** «والمفضلPreferable» *** من المستقبل، بجانب الأشياء ذات الاحتمالات القليلة لكن ذات التأثيرات الكبيرة التي يمكن أن تصاحب حدوثها، حتى مع الأحداث المتوقعة ذات الاحتمالات العالية، مثل انخفاض تكاليف الاتصالات، أو تضخم الأنترنيت، أو زيادة نسبة شريحة المعمرين ببلاد معينة، فإنه دائما ما يتواجد احتمال «لا يقين» Uncertainty.

لذلك فإن المفتاح الأساسي لاستشراف المستقبل هو تحديد وتقليص عنصر «لا يقين» لأنه يمثل مخاطرة علمية. فكما يرى دانيال برجن وثان جوستافسون: «أن دراسة المستقبل ليست هينة أو يسيرة، وفيها من الخيال بقدر ما فيها من العلم، إذن ليست هناك إجابات صحيحة عن أسئلة تتعلق بالمستقبل، بل هناك طرق للبحث عن إجابات صحيحة»[4].

تأتي خصوصية الدراسات المستقبلية وأهميتها في موقفها من الزمن (لا من وجهة نظر فلسفية ولكن من وجهة نظر منهجية) فعادة ما يعد الزمن متغيراً مستقلاً ويؤخذ كمعطى، ولكن الدراسات المستقبلية تأخذ الزمن بصـورة جديـة، كإشكالية لا كمعطى، وتنظر إليه على أنه متغيـر تابع للخبرة الإنسانية والحضارية. هنا تأتي أهمية التفريق بين الدراسات المستقبلية ووظيفة التنبؤ في العلوم الاجتماعية والذي عادة ما يثير أسئلة من قبيل كيف نقيّم نجاح أو إخفاق الدراسات المستقبلية؟ وتتم الإجابة بالربط بين

نجاح أو فشل النظريات الاجتماعية في التنبؤ. فتقييم (وتقويم) نظرية ما، يكون في مدى قدرتها على التفسير والفعالية والقدرة على التنبؤ وترجع نتائج عملية التقييم تلك، في إطار تغذية استرجاعية لتقويم النظرية (في إطار اختبار النظرية)، في ضوء مدى ملائمتها لدراسة الواقع.

أما الدراسات المستقبلية فإنها لا تهدف للتنبؤ، بل إلى فتح مجالات المستقبل من خلال تحليل افتراضي بالإجابة على التساؤل: ماذا لو..؟، وبالتالي فنجاح أو فشل الدراسات المستقبلية لا يقيّم بدقة التوقعات، وتحقق التنبؤات، حيث أنها لا تهدف إلى كتابة تاريخ المستقبل، «والمجتمع الذي تقع فيه الأزمات على نفس الوتيرة التي يرصدها المستقبلي...مجتمع أنسب بالمستقبلي أن يغادره ويرحل عنه».

وبالنظر إلى تطورات الصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة بعد المنحنى الذي عرفه العالم العربي من انتفاضات وسقوط أنظمة مؤثرة في المنطقة، وحالة الانكفاء التي تمر بها الشعوب العربية سواء مصر أو العراق أو سوريا وحتى لبنان تطرح علينا عدة تساؤلات عن مستقبل القضية الفلسطينية، وما هي توجهات الكيان الصهيوني حيال دول الطوق وفلسطين؟

توجهات السياسية الصهيونية

حسب ستيفن برامس في نظرية الحركة (Theory of Moves TOM) فإن لكل لعبة نقطة ابتدائية مع وضع المنطلقات الصهيونية التالية كنقطة ابتدائية في التوجهات االصهيونية تجاه القضية الفلسطينية سياسة نتنياهو اللاءات الثلاث : لا لموضوع القدس/ لا لإقامة دولة فلسطينية / لا لإزالة المستوطنات.

وفي حقيقة الأمر وكما يذهب إلى ذلك إسرائيل شاحاك*[5] بأن الإستراتيجية الصهيونية تسير في خط واحد ولم تتغير مهما تعددت الخطابات، فالمنطلق الرئيسي أن فلسطين أرض الميعاد لشعب الله المختار. واليهودية تقوم على مذهب «يوشع بن نون» للعنف والتوسع. ومع تفحص للأسفار الخمسة للتوراة، نجد الأكثر دعوة للدموية والعنف سفر التثنية، وسفر العدد، وسفر يوشع بن نون أول من أرسى التقاليد العسكرية الصهيونية المرتكزة على العنف والتوسع، وعليه يذهب «دفيد بن غوريون» David Ben Gourion بالقول إنه يعتبر «يوشع» بطل التوراة، فإنه لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد، لأنه توصل إلى توحيد قبائل الصحراء[6].

ويرى الأستاذ وليد عبد الحي في كتابه: «التحديات الإستراتيجية للفكر الصهيوني» أن الكيان الصهيوني ينفرد بشكل دائم بقضية الوجود، « إذ لا تربط إسرائيل بين التطورات الكبرى في شبكة الحياة الدولية وبين انعكاساتها على الأنساق الفرعية في الدولة والمجتمع،[...]، فالعالم مشغول بالنمو والتطور بينما تنشغل إسرائيل بالبقاء، ومن المؤكد أن عمق القلق على الوجود أكبر كثيرًا من عمق القلق على النمو والتطور، فيترتب على ذلك المبالغة إلى حد الإفراط في تضخيم نتائج أي تطور في الساحة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، فالنمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين، أو العلاقة السورية مع كوريا الشمالية، أو التطور في العلاقات الدولية الإيرانية، أو زيادة نسبة التعليم في مصر، أو امتلاك باكستان للأسلحة النووية، أو علاقات حزب الله مع مسلمي العالم، أو التصالح بين السنة والشيعة، أو فوز الإخوان المسلمين في بلد معين وغيرها، كلها ظواهر لا تنظر لها إسرائيل كظواهر طبيعية بل كتهديد لوجودها وبقائه» [7].

ففي عام 2011 قدم نتنياهو وفي أربع خطابات وفي مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية بخصوص شكل التسوية وطريقتها وهي عبارة عن إضافة لخطابه الشهير في بار إيلان في جوان 2009 (الخطاب الأول كان أمام الكنيست بتاريخ 16 ماي 2011 الثاني أمام الكونغرس في 24 ماي 2011، و الثالث أمام الوكالة اليهودية في 28 جوان، والرابع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 سبتمبر 2011). وتدور القضايا التي تطرق إليها في قضية اللاجئين، حيث يقول أنها ستكون خارج شرق الحدود الفلسطينية – الكيان الصهيوني، كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت سيطرة الكيان الصهيوني وسيواصل الجيش الصهيوني في الانتشار في منطقة الأغوار[8].

وعليه فقد وضع شروط تعتبر نقاط ابتدائية لكل المفوضات مع الطرف الفلسطيني:

أولا: إقرار فلسطيني بيهودية الدولة والاعتراف بوجود دولتين لشعبين.

ثانيا: تحل قضية اللاجئين داخل السلطة الفلسطينية وليس في الكيان الصهيوني نفسه.

ثالثا: دولة فلسطين منزوعة السلاح، بحيث لا يمكنها أن تهدد بها الكيان الصهيوني، وهذا يتطلب وجودا عسكريا على طول نهر الأردن. والحدود تراعي الطبيعة الديمغرافية للوجود الصهيوني في المستوطنات، ويتم ضم كل الكتل الاستيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل الكيان الصهيوني عن طريق الجدار العازل.

واعتمادا على نظرية الاحتمالات، وذلك وفق المعادلة الترتيبية التالية :

ن = | w | = 2

ه =|أ| = 3

ن ه = 2^3 = 8

وبالتالي وباعتماد الترتيبات حيث العنصر لا يتكرر والترتيب مهم وفق المعادلة التالية:

$$ر^{ه}_{ن}$$

وبالتالي 5 حالات

$$\frac{ن\ !}{ن-ه\ !} = \frac{(1\times 2\times 3\times 4)5}{(1\times 2\times 3\times 4)(4-5)} = \frac{5}{1}$$

أما باستعمال التوفيقات حيث العنصر لا يتكرر والترتيب غير مهم هو وفق المعادلة التالية:

$$ق^{1}_{6} \times ق^{1}_{1} = \frac{ن\ !}{!(1-6)!\ 1} = \frac{(1\times 2\times 3\times 4\times 5)\times 6}{(1\times 2\times 3\times 4)(5)\times\ 1}$$

ومنه 6 حالات صداقة مع الكيان الصهيوني و 6 حالات عداوة مع فلسطين.

و 6 حالات صداقة مع فلسطين و 6 حالات عداوة مع الكيان الصهيوني.

باعتماد أيضا التوفيقة الكلية حسب المعادلة التالية:

ن أكبر أو تساوي ه

$$ق^{2}_{8} = ن \geq ه$$

وترتكز الإستراتيجية الصهيونية تجاه القضية الفلسطينية على خمس قضايا ولكل قضية وضعت احتمالات وسيناريوهات حتى تستطيع الوصول إلى الغايات التالية مستقبلا: التمكين والتأثير والتغيير لصالحها.

1-قضية القدس، 2- قضية اللاجئين، 3- قضية المستوطنات، 4- قضية الحدود، 5- قضية المياه.

أولا: قضية القدس هي لعبة صفرية ولا يوجد نقاط تقارب. باعتبارها النقطة الابتدائية للعبة وعليه هناك ثلاثة حلول: الحل الجغرافي/ الحل الديني/ الحل البلدي.

Two person Zero Sum Game وهي Random Strategy

إستراتيجية اللاعب 1

-4/+4	+3/-3
+3/-3	-4/+4

إستراتيجية اللاعب 2

1- الحل الجغرافي: أي تقسيم للقدس مرفوض داخل الأراضي المحتلة ويسبب أزمة داخلية بالنسبة للكيان الصهيوني والحل الجغرافي يكمن في الانسحاب الجزئي من القدس الشرقية من المنطقة الفلسطينية في أطراف المدينة مع الاحتفاظ بوسط المدينة.

وإحاطة القدس بطوقين طوق من المستوطنات وآخر داعم له مؤلف من الأحياء السكنية الجديدة في محيط المدينة وداخلها لتحقيق أغلبية سكانية يهودية ولوقف توسع المناطق العربية المتاخمة لها ومنع أي تواصل بين هذه المناطق وبين المدينة لفصلها نهائيا عن الضفة الغربية.

2- الحل الديني: هو أفضل الحلول داخل الأراضي المحتلة وهي حماية الأماكن الدينية المقدسة مع تقديم تطمينات للأطراف الفلسطينية وهي:

- استعداد الكيان الصهيوني لإعطاء ضمانات تتعلق بالمصالح الدينية للمسلمين والمسيحيين، مع الإبقاء على الأردن كطرف راعي للمصالح الإسلامية.
- اتخاذ الكيان الصهيوني القدس عاصمة أبدية له نظرا لبعدها الديني وباعتبارها منطقة يحج إليها ثلاث مرات في السنة.
- إعطاء ضمانات للمسيحيين بالاتفاق مع الكنائس والتفاوض مع لبنان للبقاء على رعايتها للمصالح المسيحية.

3- الحل البلدي: يعتمد هذا الحل على نظرية حزام الأمن للكيان الصهيوني سواء معتمدة على نموذج فلاديمير زئيف جابوتنسكي* أو أرنون سوفير.

- إقامة شبكة مكونة من بلديات صغيرة بميزانية خاصة حتى تطمئن العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى أن سيطرة الكيان الصهيوني لا تهدد نمط حياتهم.
- الجدار العازل لتأكيد أحقيتها في القدس أو ما يسميه «جابوتنسكي» الجدار الحديدي (تطويق المدينة بأحياء يهودية)
- إغلاق المعابر على قطاع غزة
- تفريغ القدس من سكانها الأصليين من خلال قانون الكيان الصهيوني الذي يهدد بسحب الهوية المقدسية ممن تجاوزت فترة إقامته خارج حدود بلدية القدس سبع سنوات. وترحيل سكان المناطق المحيطة بالقدس من البدو إلى الرحيل.

ففي شهر فيفري 2001 تم استدعاء الأستاذ الجامعي الصهيوني «أرنون سوفير» الذي عرض خرائط في جامعة حيفا حول فكرة الخطر الديمغرافي العربي[9]، وكيف أنه بحلول سنة 2020 سيكون عدد السكان العرب في المنطقة الممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط حوالي 58 بالمئة من السكان مقابل 42 بالمائة من اليهود، ولهذا حذر من أنه إذا لم يحدد الكيان الصهيوني حدودا رسمية لها، فإنها ستغرق في هذا البحر العربي[10]. وهكذا دعا سوفير إلى الفصل بين السكان، وجعل العرب دائما تحت هيمنة اليهود.

الجدار العازل أو الجدار الفاصل حسب مقترحات أرنون سوفير هو عبارة عن حاجز طويل يبنيه الكيان الصهيوني في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين للكيان الصهيوني أو في المستوطنات الصهيونية القريبة من الخط الأخضر. يتشكل هذا الحاجز من سياج وطرق دوريات، وفي المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلا من السياج. بدأ بناء الجدار في 2002 في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط معظم أراضي الضفة الغربية، وفي أماكن معينة، مثل قلقيلية، يشكل معازل، أي مدينة أو مجموعة بلدات محاطة من كل أطرافها تقريبا بالجدار. وبما أن السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية تعارض

بناء الجدار، تسموه بـ«جدار الفصل العنصري»، أو «جدار الضم والتوسع العنصري»، تعبيرا عما تراه كمحاولة صهيونية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراض من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني، وعليه يتم ضم 60% من الأراضي الزراعية وبناء 11 مستوطنة صهيونية[11].

وقد استمر مشروع بناء الجدار قيد التنفيذ إلى غاية 2009 ومخططاته قيد التعديل المستمر، وبناء على الخطة التي أعلنتها الحكومة الصهيونية في 30 أفريل 2006 فإن طول الجدار سيبلغ 703 كم عند نهاية البناء، وهذه الخطة تعتبر التعديل من ضمن سلسلة من التعديلات، حيث أنه ومقارنة بالخارطة السابقة كان طول مساره 670 كم والمعلنة بتاريخ 20 فيفري 2005 والتي كانت أساسا تعديلا على مسار سابق مقترح للجدار، وقد زاد من الطول المقترح بمقدار 48 كم بحيث أصبح طول الجدار المخطط 670 كم بعد أن كان 622 كم بحسب المقترح في 30 من شهر جوان 2004 [12].

وفي حقيقة الأمر فإن الهدف الأول من الجدار العازل، فقد كان تهويد المدينة الشغل الشاغل لكل الحكومات الصهيونية المتعاقبة. ويسمي الصهاينة الجدار بـ«غلاف القدس» الذي يمتد على طول 167 كم حيث سيتم تخفيض نسبة العرب في المدينة من 35% إلى 22% كمرحلة أولى، وسيتم عزل القدس عن الضفة الغربية وعن القرى المحيطة بها، وسيعزل غربه 43% من مساحة محافظة القدس[13]. وطبقاً لخطة الحكومة فإن الجدار العازل سيحيط أيضاً بالقدس الشرقية من خلال فصلها عن باقي مناطق الضفة الغربية. وقد تم اتخاذ القرارات الخاصة بمسار الجدار الفاصل في هذه المنطقة واستصدار المصادقات للشروع في العمل، ضمن ثلاث مراحل أساسية.

ويدعي الكيان الصهيوني أن البوابات التي سيتم إقامتها على امتداد الجدار الفاصل ستتيح انتقال الناس من ناحية إلى أخرى، وتحول دون المس بهذا النسيج الحياتي. غير إن التجربة التراكمية المتوفرة حتى الآن فيما يتعلق بتفعيل مثل هذه البوابات في شمال الضفة الغربية، تدل على محدودية هذه الخدمة: إن المرور عبر هذه البوابات يستوجب الحصول على تصاريح، ويتم تعريف الكثير ممن يرغبون بالعبور عبر هذه البوابات على أنهم «ممنوعين» لأسباب متنوعة وغريبة، ويتم فتح معظم البوابات لساعات محدودة فقط خلال اليوم وبطريقة لا تستجيب مع متطلبات السكان، كما أن المرور عبر هذه المعابر مرهون، في أحيان متقاربة، بالانتظار الطويل، بسبب التأخير في فتح البوابات وكذلك بسبب الطوابير التي تتكوّن.

إن الجدار العازل يحول الاحتلال إلى حالة أبرتايد مطلقة، إنه حاجز مطلق ولا يخفف من وقعه كحالة فصل عنصري. ويرى الكاتب الأمريكي «جوناثان كوك» أن بناء الجدار يؤدي بالنتيجة إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية ويعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، شرق وغرب الجدار، وفصل السكان الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية، والتي تعيش من مداخيلها، كما يفصلها عن مراكز الخدمات الأساسية لحق الحياة.

كما أن المنطقة الشمالية للضفة الغربية تقع فوق أكبر حوض مائي جوفي في هذه المنطقة، فقد ضم الجدار خلفه 30 بئرا يبلغ معدل الضخ السنوي ما يزيد على 3.5 مليون متر مكعب[14]. وبالتالي انقطع السكان عن أبارهم. وهذه المياه تغذي الاحتياجات الزراعية بالدرجة الأولى، وهكذا زادت نسبة الفقر والبطالة.

أما بالنسبة لإغلاق المعابر السبعة فهو في قلب خطة الجدار العازل إذ لا تعد أزمة معابر قطاع غزة، خاصة معبر رفح، من قبيل الأزمات الحدودية، بل تتشابك وتتداخل أبعادها ما بين القانوني والسياسي والاقتصادي والإنساني. فعلى الرغم من أنها أزمة قانونية، إلا أن لها تأثير اقتصادي وسياسي وإنساني بالدرجة الأولى على حياة الفلسطينيين.

ويحيط بقطاع غزة سبعة معابر، وهي مغلقة في إطار سياسة الحصار الذي يفرضه الكيان الصهيوني على القطاع، والذي تم تشديده منذ سيطرة حركة حماس عليه في منتصف شهر جوان 2007. وعلى الرغم من أن معبر رفح الحدودي مع مصر هو محور الاهتمام، إلا أنه لا يمكن تجاهل المعابر الأخرى التي تربط قطاع غزة بالكيان الصهيوني، وأهمها معبر المنطار ويعرف عند الكيان الصهيوني باسم «كارني»، وعبر بيت حانون ويعرف باسم «إيريز» ومعبر العودة باسم «ناحال عوز» ومعبر كرم أبو سالم ويعرف باسم «كيرم شالوم»، ومعبر القرارة ويعرف باسم «كيسوفيم»[15].

تخضع هذه المعابر جميعها لسيطرة الاحتلال الصهيوني باستثناء معبر رفح الحدودي جنوبي القطاع، والذي من المفترض أن تديره السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة المصرية وبإشراف من الإتحاد الأوروبي، وبالتالي يمثل المعبر بوابة سكان غزة الوحيد إلى مصر وشريان حياة لأهالي القطاع.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى قامت القوات الصهيونية بتجريد السلطة الفلسطينية من

أي صلاحيات أو وجود على المعبر. وفضلا عن غلق المعبر كعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، قامت بالتحكم فيه والقيام بإغلاقه وعرقلة الخروج والدخول من وإلى قطاع غزة.

الاتفاق المصري- الإسرائيلي الموقع في شهر أوت 2005، ويعرف باتفاق «فيلاديفيا» والذي تم توقيعه عقب انسحاب الكيان الصهيوني من قطاع غزة، وانتقلت فيه مسئولية تأمين الحدود إلى الحكومة المصرية، وهو ملحق أمني أضيف إلى اتفاقية كامب ديفيد(1979)، أي أنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها. وينص على تولي قوة من حرس الحدود المصري في المنطقة المذكورة مهام منع العمليات «الإرهابية»19** ومنع التهريب عامة، والسلاح والذخيرة على وجه الخصوص، وكذلك منع تسلل الأفراد والقبض على المشبوهين. فإذا ما تم غلق المعبر من جانب إسرائيل يتوجب على مصر غلقه من جانبها.

ثانيا: قضية اللاجئين

حسب آرنون سوفير فإن الكيان الصهيوني يعاني نقصا ديمغرافيا مستمرا، وعليه تستمر بتشجيع سياسة الهجرة اليهودية والاستيطان لتدعيم عدد سكانها ومنه رفض بشكل مطلق عودة اللاجئين، حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2005، عدد السكان الفلسطينيين في العالم بنحو عشرة ملايين ومائة ألف نسمة بواقع 4 ملايين في فلسطين و3 ملايين بالأردن وحدها[16].

ولذا تبقى مسألة اللاجئين عالقة ومؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي وعليه يستند الكيان الصهيوني على لا لعودة اللاجئين كنقطة ابتدائية وذلك لثلاثة أسباب:

يؤثر العدد الكبير من اللاجئين على التركيبة السكانية والمجتمع الصهيوني مما يعرض الطابع اليهودي الدولة للخطر.

1. يشكل اللاجئين خطرا مباشرا على الأمن الصهيوني بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية في ضرب المصالح الصهيونية (الأمن الصهيوني القائم على الخوف).

2. رجوع اللاجئين يعني دفع تعويضات مالية واسترجاع الممتلكات وهذا في حد ذاته سببا كافيا لرفض عودة اللاجئين.

ثالثا: قضية المستوطنات

ظلت سياسة الكيان الصهيوني تجاه قضية المستوطنات تشكل مبدأ استراتيجيا ثابتا للحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الماضية. فبتاريخ 14من شهر جويلية 1972 صدر مقال في صحيفة «يديعوت أحرانوت» العبرية للعضو السابق في الكنيست الصهيوني «يشعياهو بن فورت» مقال يقول فيه: «إن الحقيقة هي أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة الأراضي وتسيجيها»[17].

فقد احتل بند الاستيطان أهمية كبرى في سياسة حكومة الكيان الصهيونية برئاسة «بنيامين نتنياهو» والتي أنشئت المزيد من المستوطنات وزيادة عدد سكانها كما قام أرييل شارون بمشروع النجوم السبع لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وخاصة بداية تهويد منطقة الجليل ما يسمى مراصد الجليل وهي مراكز تجمع صغيرة تعدها لتكون نواة للاتساع العمراني مستقبلا إلى جانب إنشاء حزام من المستعمرات حول المدن العربية الكبرى في الضفة الغربية مثل نابلس والخليل ورام الله وذلك بهدف عزلها عن بعضها وتفتيت التكتلات السكانية العربية وتحويلها إلى أقليات للسيطرة عليها تمهيدا لتصفيتها[18].

و لهذا بدأ شارون بتنفيذ بناء جدار العزل العنصري، من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات عربية تشمل أقل من نصف مساحة الضفة الغربية- وتكون محاطة بأسوار وجدار مكهرب.

تقوم هذه الإستراتيجية على مايأتي :

1. تقضي بطرد الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وإقامة مستوطنات.
2. إحلال صهاينة في هذه المستوطنات وخلق تواجد ديمغرافي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوجود الفلسطيني.
3. إقامة مدن استيطانية كبيرة بدلا من المستوطنات الصغيرة الهدف منها هو تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة.
4. إقامة مراكز صناعية ومشاريع زراعية لتوفير فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو في أماكن قريبة منها.

5. إقامة مدينة القدس الكبرى كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني بتوسيع نطاق الاستيطان اليهودي حولها في كل الاتجاهات والإسراع بخطة تهويد القدس على نطاق إقليمي واسع يضم ما أسماه الكيان الصهيوني «القدس الكبرى».

يقام الجدار العازل حول 237 مستوطنة يسكنها أكثر من 540 ألف مستوطن صهيوني، ومن أمثلة التوسع في المستوطنات، أنه سيتم زيادة عدد قاطني مستوطنة «تسوفين» قرب قلقيلية من ألف إلى ست آلاف مواطن[19].

رابعا: الحصار على قطاع غزة

هو حصار خانق قام الكيان الصهيوني بفرضه على قطاع غزة إثر نجاح حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية في 2006 قبل دخول حركة حماس قطاع غزة بعام، ثم عزز الكيان الصهيوني الحصار في 2007 بعد سيطرة الحركة على القطاع في شهر جوان 2007 يشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع، ومنع الصيد في عرض البحر، وغلق المعابر بين القطاع والكيان الصهيوني. ويرى بعض المفكرين أن مصر تشارك في الحصار بشكل غير رسمي، حيث أغلقت معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي من جانب مصر.

وعلى إثر هذا الحصار قام الآلاف من الفلسطينيين في 23 من شهر جانفي 2008 باقتحام الحدود على الجانب المصري والدخول للتزود بالمواد الغذائية من مصر بعد نفاذها من القطاع، عبر في هذا الاقتحام ما يقرب من 750 ألف فلسطيني، قد صرح الرئيس المصري السابق حسني مبارك للصحفيين لدى افتتاحه معرض الكتاب السنوي في القاهرة : « أمرت قوات الأمن بالسماح للفلسطينيين بالعبور لشراء حاجاتهم الأساسية والعودة إلى غزة طالما أنهم لا يحملون أسلحة أو أي محظورات». قام الكيان الصهيوني بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية (الذي كان يستهدف كسر الحصار كما أعلن الناشطون على متنه) بتخفيف الحظر المفروض على دخول بعض السلع الغذائية وأدوات المطبخ ولعب الأطفال، بينما رفضت حركة حماس القرار واعتبرته دعائياً وغير عملي.

لحالة المتردية لسكان القطاع دفعت منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ماكسويل غيلارد إلى وصف الحصار قائلا على أنه «اعتداء على الكرامة

والإنسانية». كما هدم الكيان الصهيوني مطار غزة الدولي المنفذ الجوي الوحيد في القطاع، مما زاد شدة الحصار والمعاناة.

تعرضت الكيان الصهيوني في شهر ديسمبر 2008 لانتقادات عنيفة في «منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» الذي عقد في جنيف بسويسرا حيث حثتها دول غربية من بينها فرنسا، ألمانيا، أستراليا، بريطانيا وكندا، على رفع حصارها عن القطاع، حيث أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للمواطنين، كما تحدث في المنتدى عدد من مندوبي عدة دول من بينها مصر، سوريا وإيران إلا أن مندوب الولايات المتحدة إمتنع عن أي تصريح في الجلسة، ودافع الكيان الصهيوني عن موقفه بالقول أن القطاع أصبح «بؤرة للإرهابيين» الذين يعدون ويشنون هجمات بالصواريخ عليها، وذلك حسب تعبير كبير المستشارين القانونيين بوزارة الخارجية الكيان الصهيوني.

وقد أيد دار مريدور* في 21 من شهر أكتوبر 2009، تشكيل لجنة تحقيق صهيونية للدفاع عن الجيش الصهيونية خلال الحرب على قطاع غزة، رغم أنه شكك في تقرير غولدستون واعتبره منحازا، وأنه تم تفويضه مسبقا بفحص جرائم الصهاينة. وعلى شكل «الهاسباراه» كما يذهب إلى ذلك جلعاد عتسمون[20].

من خلال ما سبق تكون مصفوفة الخيارات الإستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي مع العلم أنه تم استبعاد مصر من المصفوفة لأنها، كما سبق وذكرنا، وقعت مع الكيان الصهيوني اتفاقا في شهر أوت 2005، ويعرف باتفاق فيلادليفيا والذي تم توقيعه عقب الانسحاب الصهيوني من غزة، وانتقلت فيه مسئولية تأمين الحدود إلى الحكومة المصرية، وهو ملحق أمني أضيف إلى اتفاقية كامب ديفيد.

أيضا نلاحظ من خلال المصفوفة أن الكيان الصهيوني يستخدم المباريات الصفرية، وتتجاوز المجتمع الدولي ما دام هناك لاعب مهم في المعادلة يساندها وهو الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأطراف العربية فهو لاعب غير موثوق فيه، لذا فهي تبرر اختيارها اللعبة الصفرية لإحتمال استعمال الأطراف العربية لوسائل غير عقلانية، الشيء الذي يفرغ اللعبة من محتواها ما دام أحد الشروط غير متوفر وهي «العقلانية».

	الكيان الصهيوني	فلسطين	سوريا	لبنان	الأردن	الولايات المتحدة
الكيان الصهيوني		-القدس مركزية لا تقسم -اللاجئين يؤثرون على التركيبة الديمغرافية في الكيان الصهيوني - المستوطنات قضية مركزية. - التعامل مع فتح والتضييق على حماس - الحصار الثلاثي (الجدار العازل- غلق المعابر-ووقف قوافل الإغاثة.) - شن غارات إبادة على غزة والتضييق على سكانها. -العمل على تعطيل أي إجراء بناء الثقة بين حماس وفتح.	- الضغط والردع. - التفجير الداخلي. -عدم التنازل على مزارع شبعا مهما كان النظام السوري. -اللاءات الثلاث: المياه، الحدود واللاجئين الفلسطينيين منع التحالف الثلاثي سوريا- إيران- حزب الله. - تجريد سوريا من الأسلحة الكيمياوية. -الإبقاء على النظام ضمان لعدم وصول الإسلاميين إلى الحكم (داعش).	- خيار التصدي لوحدات حزب الله. -تغيير الانتشار والاحتفاظ بقوات أقل مع القيام بإرسال غارات جوية. -خيار توسيع الحزام الأمني إلى خط ما وراء مسافة 42 كلم. -السيطرة على نهر الليطاني للسيطرة على أكبر نسبة من المياه وتوسيع دائرة الاستغلال غير المباشر لمياه الحاصباني والوزاني.	-دولة من دول الطوق. -حليف من الدرجة الثالثة. - توطيد العلاقات القنصلية. -تدعيم النظام الأردني لمواجهة الانتفاضات الأردنية الحادة. -جعل الأردن الراعية للمصالح الإسلامية في القدس الشرقية. - السيطرة على نهر الأردن -يوفر غور الأردن حاجزا ماديا بارتفاع 1400- 900 متر. وعليه يتواجد الجيش الإسرائيلي للرد على أية تهديدات للكيان الصهيوني.	ـ حليف إستراتيجي وراعي للمصالح الصهيوني. - الاعتماد على اللوبي الصهيوني في حالة الإدارة الديمقراطية.

فلسطين	-تواصل المقاومة والعمليات الفدائية. -عدم القبول بتقسيم القدس. -تكوين جبهة صمود مع حماس. -الاحتفاظ بالقدس الشرقية ووسط المدينة.		-الاعتماد على قوة النظام السوري في الصمود. -الإبقاء على الوحدة المصيرية (فلسطين-لبنان- سوريا). - سيناريو ايجابي يكمن في تطور حركة التغيير لصالح فلسطين. -سيناريو سلبي هو الانكفاء السوري القطري دون توسيع الدائرة إلى فلسطين.	- مصير مشترك. - التحالف مع جنوب لبنان. -محاولة نقل المعارك والمقاومة داخل الحزام الأمني وعلى خط التماس التاريخي بين لبنان وفلسطين.	- تبقى الأردن الراعية للمصالح الإسلامية في القدس الشرقية. - محاولة الاعتماد على الشارع الأردني لتحميل الحكومة على تغيير بعض المواقف. -الاعتماد على العناصر القومية والدينية الأردنية.	-الولايات المتحدة طرف مهم في مفاوضات السلام. - الالتزام بشروط الإدارة الأمريكية. -تنويع الخيارات ا لفلسطينية وكسب التأييد الدولي . -عدم الوثوق في الولايات المتحدة
سوريا	-عدو مباشر ومهدد للأمن السوري والعربي. -الإبقاء على سياسة اللاءات بلاءات أخرى. - التحالف الإستراتيجي السوري–الإيراني لمواجهة التحالف الإسرائيلي – التركي.	-مصير مشترك. -محاولة الإبقاء على عناصر القيادة الفلسطينية الحالية. -فقدان الورقة الفلسطينية للمفاوضات إما السقوط أو مسايرة السائد.		- توتر سياسي. -انقسام داخلي لتأييد استمرار النظام السوري أو سقوطه. -الرجوع إلى الحوار والإقناع. -التحالف اللبناني السوري معركة يجب كسبها ضد الكيان الصهيوني.	- توتر سياسي لحد القطيعة «المحتشمة» -يعتمد الوضع على مرونة القيادة الأردنية. -مصير مشترك	-عدم التنازل على السيادة الوطنية. - اللجوء إلى روسيا والصين للحد من التدخل -الإبقاء على الوضع الراهن

لبنان	-عدو مباشر. -المقاومة في الجنوب وتدعيم حزب الله. -عدم الوثوق في الكيان الصهيوني. -عزل لبنان عن القضية الفلسطينية في المفاوضات (المياه-اللاجئين- الحدود). - المطالبة بمزارع شبعا اللبنانية وليس سورية	مصير مشترك وقضية جوهرية. -الإبقاء على خط المواجهة التاريخية. -تحالف جنوب لبنان (حزب الله). -الحوار مع القيادة الفلسطينية. -رعاية المصالح المسيحية في القدس الشرقية.	-انقسام داخلي لتحديد موقف الأوضاع السورية. -الاتهام بمقتل الحريري يعيق كل نقاش حول المسألة. -سحب الورقة اللبنانية من سوريا، والمطالبة بمزارع شبعا كمناطق لبنانية. -عدم الاستقرار الداخلي يجعلها في الانكفاء القطري. - مصير مشترك	-علاقة جيدة وعادية. -مصير مشترك	-التعاون مع الولايات المتحدة. -الدعم الأمريكي الفرنسي ضروري لاستقرار الوضع. - عدم الخضوع للمطالب الأمريكية لوضع سلاح حزب الله.
الأردن	-الإبقاء على مستوى العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. -حليف من الدرجة الثالثة -مراعية للمصالح الإسلامية في القدس الشرقية. -عزل المفاوضات عن القضية الفلسطينية (المياه-الحدود-اللاجئين) -توتر حول نهر الأردن	-قضية مركزية. - التعامل مع فتح وليس حماس. -مراعية للمصالح الإسلامية. -التناقض حول المقاومة.	- توتر تاريخي سياسي مع النظام السوري. - التزام الصمت بخصوص الأوضاع في سوريا (سلسلة الاحتجاجات في الأردن)	-علاقة عادية - مصير مشترك - سلبية في التعامل مع حزب الله.	- دولة محورية وإستراتيجية - تنشيط مبادرات السلام بإملاءات أمريكية.

الولايات المتحدة	- حليف إستراتيجي. - الدفاع عن نظرية «إسرائيل المسالمة» وتدافع عن نفسها. -القيام بحماية الكيان الصهيوني. - الخلافات حول المستوطنات.	- تناقض في المواقف لصالح الكيان الصهيوني. -العمليات الفدائية إرهاب ومعادية لحقوق الإنسان. - التعامل مع فتح على حساب حماس. - إقحام حماس في مفاوضات لدفعها للتنازل.	-تغذية النزاع في سوريا لاستبعاد إيران من المنطقة. - عزل سوريا عن حزب الله وإيران (فك الارتباط). - نظام استبدادي يجب محاربته (إستراتيجية محاربة الطغيان). - تجريد سوريا من أسلحتها الكيمياوية.	-اتخاذ مبرر خطوط التماس التاريخية كذريعة لضرب سوريا. -الضغط على لبنان للتضييق على حزب الله.	- دولة محورية من الدرجة الثالثة. -المحافظة على النظام الأردني وتدعيمه. - تقديم المساعدات المالية اللازمة للحفاظ على الوضع الراهن لصالح الكيان الصهيوني.	

مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل ما يسمى «الثورات العربية»

على مستوى الشعوب حصل تحول كبير وهي كينونة وعي وحركة الشعوب العربية في سياسات قطرية. خلال الحرب الطائفية في لبنان (1975-1989) شهدنا نزعات سياسية انعزالية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني. وبعد سنين أصبح هناك نزاع خفي كامن بين لبنان وسوريا، وبعدها بين الفلسطينيين ودول عربية أخرى، وأخيرا بين الضفة وقطاع غزة والشعب الفلسطيني قبل الثورات العربية[21].

ومما زاد من تعميق الانقسام، هو كسر حاجز الخوف لدى بعض الأقليات والطوائف، فهي تشعر بأن «قانون حماية الأقليات» وقانون «مسؤولية الحماية» يساعدها للمطالبة بحقوق أكثر في ظل الدولة القطرية وإلى حد ما المطالبة بالاستقلال عن الدولة الوطنية كالحالة الكردية في العراق.

هذا التغيير الكبير ربما يحمل اتجاهات عدة، وعليه يمكن وضع السيناريوهات محتملة التالية:

السيناريو الأول: إيجابي هو أن تتطور حركات التغيير والإصلاح والثورات إلى مشروع قومي يخرج عن دائرة القطرية. وهو سيناريو بشكل اتجاهات إسلامية متقاربة في الفكر.

السيناريو الثاني: المحتمل هو الحد من حركات التغيير والإصلاح ولكن الانكفاء القطري محلي ينشغل بالمشاكل القطرية والتنمية والاقتصاد. أي أنها حالة تغيير انكفائية قطرية (الحالة المصرية والحالة التونسية)

السيناريو الثالث: هو عدم نجاح حركات التغيير لا في مشروع إصلاحي قطري ولا في إيجاد حلول للأزمات المتفاقمة وبالتالي دورة فاشلة تؤدي إلى عودة أنظمة الاستبداد والقهر.

السيناريو الرابع: استغلال العدو حالة الهشاشة والاهتزاز لإنشاء حالة جديدة مبنية على إعادة تفتيت المنطقة على أسس طائفية وعرقية، وبالتالي تقسيم المقسم وإعطاء هويات عرقية وطائفية للمنطقة.

السيناريو الخامس: هو تفكك العلاقات العربية – العربية وازدياد الخلافات حول

القضايا الجوهرية وظهور خلافات جديدة وازدياد الدور الصهيوني في سياق التفاعلات العربية-العربية، وهيمنتها على مجمل المنطقة.

السيناريو السادس: التحالف المؤقت مع إيران أو تركيا، فالرغبة الصهيونية في الهيمنة، ورابطة الدول العربية بهاتين الدولتين هو الإسلام، وإمكانية حصول إيران على السلاح النووي يمكن أن يكون عاملا محددا لتحقيق هذا السيناريو. ومما يحول من تحقيق هذا السيناريو هو الضغوطات الأمريكية على الدول العربية عموما وعلى دول الخليج خاصة لرفض أي إجراء لبناء الثقة بين إيران والدول العربية.

هذه السيناريوهات مطروحة بقوة في الوقت الحالي، ونحن نرجح السيناريو الثالث الأكثر احتمالا للدول العربية ويبدو أن التغيير الذي حدث الانقلاب العسكري في مصر يعطينا صورة واضحة لهذا السيناريو، أما بالنسبة للسيناريو الرابع فقد بدأ تجسيده على أرض الواقع في الحالة المصرية والحالة الليبية والسورية.

الهوامش

1- في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى عدة كتب في نظرية العلاقات الدولية منها :

- ناصيف يوسف حتى، « **النظرية في العلاقات الدولية**»، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت1985.

- جيمس دوفرتي، روبرت بالستغراف، «**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**»، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 1، بيروت 1985.

-Aziz Hasbi , **« Théories des Relations Internationales »**, Logiques politiques, Editions Harmattan, 2004.

- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

- وليد عبد الحي، «**الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**»، مطبعة عمار قرفي باتنة/ شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 1991.

* - **السيناريوهات** Scenarios مجموعة متوالية من الأحداث المحتمل وقوعها في المستقبل بناء على شروط وافتراضات أساسية وما ينتج عن ذلك.

* - **الألعاب والمحاكاة** Games and Simulations محاولة عزل متغيرات محددة من واقعها في بيئة معينة وإنشاء نموذج حاسوبي أو لعبة التي تمكن من النظر في كيفية تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها مع مرور الزمن. في رحيم الساعدي، **مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية**، الطبعة الأولى، دار ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)/ دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت 2013، ص.104

2- نقلا عن أحمد بهاء الدين شعبان، «مسيرة العالم والتكنولوجيا في إسرائيل»، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أبريل 2008، ص. 131

3- Steven J. Brams, **« Theory of Moves : Analytic approach to game theory »**,Cambridge University Press, New York 1994.

***- المحتمل**: وهو أحد الاحتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذه الاحتمالات ليست كافية في الواقع.

****- الممكن**: هو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحقيقه.

*****-المفضل**: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير.

4- دانيال برجن وثان جوستافسون، «روسيا 2010: التوجهات العامة والسيناريوهات المحتملة»، **مجلة العربي**، العدد 1415، مارس 1995.

* - إسرائيل شاحاك أستاذ الكيمياء في الجامعة العبرية في القدس المحتلة وهو أحد أبرز الشخصيات اليهودية المعارضة والمنتقدة للحكومة الإسرائيلي من كتبه: الأصولية اليهودية في إسرائيل، أسرار مكشوفة. وهو القائل: « لقد جعلني النازيون أخشى أن أكون يهوديا، وجعلني الإسرائيليون أشعر بالخزي لكوني يهوديا.»

5- إسرائيل شاحاك، **أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية**، ترجمة هشام عبد الله، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997.ص 14.

6- عبد القادر محمد فهمي، «**واقع ومستقبل الإستراتجية الإسرائيلية**»، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 24.

7- وليد عبد الحي، **التحديات الإستراتيجية في الفكر الصهيوني** ، مركز دراسات العلوم السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية في:

http//:www.facebook.com/CSPSSSIR?Fref.nf

8- مهند مصطفى، الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (2009- 2011): نصف تسوية ونصف مصالحة، **المجلة العربية للعلوم السياسية.**

*- فلاديمير زئيف جابوتنسكي مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية، وهو كاتب وخطيب

وعسكري، وإرث جابوتنسكي مستمر من خلال حزب «حيروت» اليميني في الكيان الإسرائيلي الذي اندمج مع أحزاب يمينية أخرى لتشكيل حزب «الليكود» في عام 1973، وكذلك من خلال حركة «بيتار» الصهيونية للشبيبة والتي أسسها سنة 1923، ومن أبرز من تخرج من هذه الحركة وأصبحوا قادة في الكيان الصهيوني إسحاق شامير، ومناحيم بيغن»، في جلعاد عتسمون، **من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية**، ترجمة: حزامة حبايب، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012 ، ص 14.

9- إبراهيم أبو الهيجاء: **سجلات جدار الفصل العنصري**، مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2004، ص 92.

10- نفس المرجع، ص 100.

.20 Matthew Brubacher, « Le Mur de la honte », **Le Monde diplomatique**, n° 2002, p 11-

12- وليم نجيب جورج نصار، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ، ص.ص 249- 251.

13- مالك ونوس، الجدار العازل: **أبارتيد إسرائيل المكتمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة شباط/فبراير 2010، ص10، (مراجعة كتاب) حسن أبحيس وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، تحرير محسن صالح (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010.

14- المرجع نفسه، ص.ص -262 263.

15- دعاء حسين علام: المعابر الفلسطينية... أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أفريل 2008، المجلد 43، ص.ص -140 145.

** - العمليات الإرهابية بمفهوم مصر وإسرائيل للعمليات الفدائية التي يقوم بها الفلسطينيين. ووضعها بين مزدوجتين يدل على المفهوم المطاطي للإرهاب.

16- سلمان أبو ستة، «المؤشرات السكانية الفلسطينية»، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني**، (بيروت، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة 2005)، ص.ص168-167.

17- وزارة العدل الفلسطينية، «**المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل**»، (رام الله- فلسطين، كانون ثاني 2014)، ص 3.

18- عبد الله صالح، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، أكتوبر 1996، ص.ص 104- 108.

19- مالك ونوس، الجدار العازل: **أبارتيد إسرائيل المكتمل**، المرجع سبق ذكره، ص 7.

* - دان مريدور عضو في الكنيست الإسرائيلي ورئيس الخارجية والأمن و وزير الاستخبارات والطاقة الذرية الإسرائيلي السابق

20- الهاسباراه مصطلح عبري يشير إلى دبلوماسية العلاقات العامة في إسرائيل، من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية لشرح وجهة نظرها وتبرير سياستها وتجميل صورة الكيان لإسرائيلي في مواجهة الانتقادات السلبية التي تتعرض لها في مختلف أنحاء العالم. في جلعاد عتسمون، **من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية**، المرجع السابق، ص 21.

21- مركز الدراسات الإستراتيجية، «ندوة فلسطين في خطاب الثورات العربية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 141، شتاء/ ربيع 2012، ص.ص 13- 21.

المراجع

الكتب

- أبحيس (حسن)، عايد (خالد) ، الجدار العازل في الضفة الغربية، تحرير محسن صالح (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010.
- أبو الهيجاء (إبراهيم): سجلات جدار الفصل العنصري، مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2004.
- الساعدي (رحيم)، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية، الطبعة الأولى، دار ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)/ دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت 2013.
- حتى (ناصيف يوسف)، « النظرية في العلاقات الدولية»، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1985.
- دوفرتي (جيمس)، بالستغراف(روبرت)، « النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية»، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 1، بيروت 1985.
- شاحاك (إسرائيل)، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ترجمة هشام عبد الله، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997.
- عبد الحي (وليد) ، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.
- عتسمون (جلعاد) ، من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية، ترجمة: حزامة حبايب، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
- فهمي (عبد القادر محمد) ، «واقع ومستقبل الإستراتجية الإسرائيلية»، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- نصار (وليم نجيب جورج) ، مفهوم الجرئم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ، ص.ص -249 251

- وزارة العدل الفلسطينية، «المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل»، (رام الله- فلسطين، كانون ثاني 2014)، ص 3

المقالات والمجلات

- أبو ستة (سلمان)، «المؤشرات السكانية الفلسطينية»، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني**، (بيروت، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة 2005)، ص.ص. 168-167
- برجن (دانيال) جوستافسون (ثان) ،» روسيا 2010: التوجهات العامة والسيناريوهات المحتملة.»، مجلة العربي، العدد 1415، مارس 1995.
- شعبان (أحمد بهاء الدين)، «مسيرة العالم والتكنولوجيا في إسرائيل»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 172، أبريل 2008، ص. 131
- صالح (عبد الله) ، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، أكتوبر 1996، ص.ص 104- 108.
- علام (دعاء حسين)، المعابر الفلسطينية ... أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 172، أفريل 2008، المجلد 43، ص.ص 140- 145.
- مصطفى (مهند) ، الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (2009- 2011): نصف تسوية ونصف مصالحة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**
- مركز الدراسات الإستراتيجية، «ندوة فلسطين في خطاب الثورات العربية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 141، شتاء/ ربيع 2012، ص.ص 13- 21
- ونوس (مالك) ، الجدار العازل: **أبارتيد إسرائيل المكتمل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة شباط/فبراير 2010، ص10.

باللغة الأجنبية

- Brams (Steven J.), **« Theory of Moves: Analytic approach to game theory »**, Cambridge University Press, New York 1994.
- El- Gendy (Karim), **"The process of Israeli decision making: mechanisms, forces & influences"**, Al- Zaytouna centre for studies and consultations, First published, Beirut 2010.
- - Hasbi (Aziz), **« Théories des Relations Internationales »**, Logiques politiques, Editions Harmattan, 2004.
- O'Neill (Barry), **« A survey of game theory models on peace and war »** (Handbook of game theory), York centre for International and Strategic studies, Toronto, Occasional paper, Number 9, March 1990.
- Brubacher (Matthew), « Le Mur de la honte », Le Monde diplomatique, N° 2002.